العدد (1534) السنة السادسة - الاثنين (15) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نائب محافظ نينوى لـ (المدى):

تغاضي بعض مدراء الدوائر عن الفساد المالي دليل واضح على تواطئهم

الموصل / نوزت شمدين

بدأت الموصل حربها ضد الفساد بأنواعه واشكاله المتعددة، بعد أن أقر المسؤولون المحليون بأن الأمر لم يعد مجرد حالات استثنائية، بل تحول إلى ظاهرة تسببت بشكل أو بآخر في تعطيل حركة الأعمار وإعادة البناء في نينوى. القاضي حسن محمود النائب الثاني لمحافظ نينوى، والمسؤول عن ملف النزاهة، قال لـ(المدى): أن الحكومة المحلية الجديدة، ومنذ الأيام الأولى لتشكيلها، وضعت في أولوياتها، ملف الفساد وبدأت خطة للقضاء عليه أو في الأقل الحد منه، بعد أن تم تشكيل لجنة خاصة يشرف عليها المحافظ اثيل النجيفي بنفسه، وأقوم انا بمتابعتها، وقد طرحت اللجنة عدة أفكار في سبيل ذلك، وقد دخلت حيز التنفيذ فعلياً، منها: التنسيق مع الدوائر ذات العلاقة بهدف الحصول على معلومات خاصة بملف الفساد، وهي الرقابة المالية مكتب المفتش العام، ومفتشية وزارة الداخلية، ودائرة النزاهة من خلال تحقيق لقاءات مع مسؤوليها، لغرض الوقوف وبصورة دقيقة على أية خروقات، اضافة الى تفعيل واستخدام الصلاحيات القانونية التي يتمتع بها قانون مجالس المحافظات، لانها لم تكن مفعلة في السابق، مع استخدام القوانين النافذة في معالجة بعض قضايا الفساد، كاجراء التحقيقات الاصولية والمحاسبة والنقل وقد تم ذلك فعليا في عدد من الدوائر.

تخصيص هواتف

ويضيف نائب المحافظ: ميدانيا نقوم بجمع المعلومات من خلال بريد الكتروني خاص، مع تخصيص هواتف لتلقي شكاوى المواطنين، وقد خصصنا يومين في الشهر لمقابلة المواطنين، وبمعدل سبعين مواطنا في كل مقابلة، التي تخصص لسماع شكاوى وطلبات المواطنين المختلفة، ومن بينها شكاوى تتعلق بالفساد، وكذلك القيام بزيارات مفاجئة للدوائر التي يؤشر فيها حالات الفساد والرشوة، للوقوف على الحقيقة من خلال المشاهدة العيانية لما يجري في تلك الدوائر، اضافة الى التنسيق مع منظمات المجتمع المدني، والاتحادات والنقابات، للاستفادة من تجاربها بهذا الخصوص، سيما وأنها غير حكومية، وينشط قسمها في رصد حالات الفساد، ولديها تقارير حولها، كما نهدف الى استثمار الاعلام في حربنا على الفساد، لأن دوره مهم جداً في توعية الناس وتحذير الفاسدين بانهم لم يعودوا بمأمن من المساءلة. وحول طبيعة عمل لجنة مكافحة الفساد في محافظة نينوى.

عملنا يسبق التحقيق

و ذكر القاضي حسن محمود: «عملنا يسبق التحقيق اولاً والقضاء ثانياً، فنحن نتلقى المعلومات من المواطنين أو حتى من الموظفين، أو من خلال ما نحصل عليه من زياراتنا الميدانية، وهذه الأمور عادةً ما تسبق عمل النزاهة، فدورها يأتي بعد ان نكون قد جمعنا المعلومات، ونفاتحها حول القضية بشكل رسمي، فتقوم هي باتخاذ اجراءاتها».

ويشير نائب محافظ نينوى الى أن اللجنة لديها وسيلة اخرى لجمع المعلومات، وذلك من خلال قدوم موظفي الدائرة نفسها، وتقديم معلومات خاصة بالفساد الإداري أو المالي في دوائرهم، ودور اللجنة التحقق من هذه المعلومات بطرقها ووسائلها الخاصة. ويواصل القاضي حسن محمود: نستعين أيضا ببعض المفتشيات الموجودة في المحافظة، كما اننا اذا ما اكتشفنا خللاً في سجلات احدى الدوائر نلجأ الى ديوان الرقابة المالية ونستشيرها حول ذلك. وعن عدد القضايا التي احالتها اللجنة الى النزاهة أجاب: «اللجنة فتية، ولم يمضِ على مباشرتها لعملها سوى شهرين تقريباً، ومع ذلك فقد أحلنا قضيتين الى النزاهة بعد ان استكملنا جمع المعلومات، الأولى قضية دوائية، والثانية تتعلق بالذمة المالية لموظف سابق في محافظة نينوى، وهناك العديد من القضايا ما زلنا بصدد جمع المعلومات بشأنها قبل احالتها، هذا إضافة الى حل الكثير من القضايا إداريا، بنقل الموظف الى موقع عمل آخر، أو توجيه العقوبات الادارية له، فمجرد تنبيه الموظف تعد عقوبة».

فرض رقابة على الدوائر

وعن مدى إمكانية فرض رقابة على الدوائر التي تؤشر فيها حالات فساد مالي أو إداري، من خلال وضع كاميرات خاصة في تلك الدوائر، أو ارسال مفتشين من قبل اللجنة للقيام بزيارات دورية، قال نائب المحافظ: «هذه الإجراءات مطلوبة وهي ضرورية في هذه المرحلة، غير ان إمكاناتنا في الوقت الراهن، لا تسمح بذلك، فنحن في بداية عملنا ونحاول جهد الامكان الحصول على المعلومات من خلال ما هو متاح أمامنا من وسائل، ونحن نلمس تجاوباً وتعاوناً من قبل المواطنين، لأنهم يشعرون بان الهدف من عملنا هو لمصلحة المجتمع، واتمنى لو يصبح هذا الامر من صميم الوعي الجمعي، لكي نقطع الطريق على الفاسدين تماماً».

عزل عدد من مدراء الدوائر

وكشف عن اجراءات ستتخذها محافظة نينوى في القريب العاجل، في عزل عدد من مدراء الدوائر، وبين بان هناك خططاً بهذا الاتجاه، وقال بان هناك عدداً من الدوائر الحكومية في نينوى، أقفلت ابوابها منذ سنوات، ونحن نوجه اللوم الى رؤساء هذه الدوائر، لأن أمراض الفساد استشرت في دوائرهم، وهم لم يشخصوا هذه الامراض أولم يكافحوها، وسكوتهم عن ذلك طوال الفترة الماضية، دليل لايقبل النقاش في تواطئهم مع الفاسدين، ينبغي على المدير أن يشخص الخروقات في دائرته قبل أي جهة أخرى، وهو اذا لم يتمكن وخلال سنوات طويلة من ادارته، في الحد من الفساد أو الوقوف بوجهه كأقل تقدير، فأعتقد بأنه قد آن الأوان لتغييره، وجلب أناس آخرين يهتمون بالمصلحة العامة، وجعلها الأساس في عملهم. وعن الصعوبات التي تعترض سبيل مكافحة الرشوة،

وأوضح القاضي حسن محمود: «جريمة الرشوة من الجرائم الخطرة، ومن خلال عملي الطويل في القضاء، توصلت الى قناعة تامة، بأنها واحدة من اصعب الجرائم، حيث لايمكن كشفها بسهولة، بسبب ان أطرافها يمكن ان يتعاملوا بها خارج الدائرة أو من خلال وسيط لايترك أثرا، هذا على سبيل المثال، كما ان حتى السجلات أو المستمسكات التي بعهدة الموظف، يمكن ان يرتبها بشكل قد لاتثير أي شبهة وقد لاتكتشفها الجهات التي تقوم بالتفتيش، فمن يقبل لنفسه الرشوة، أو اختلاس أموال الدولة، يكون حريصا جدا على القيام بذلك بحرص شديد، لأن ليس من السهل ان يترك موقعه كونه اعتاد على ارتكاب الجريمة، وأعتبرها مصدر عيش له، لكن من الحري به ان يعرف بان تماديه بأخذ الرشوة هو استهانة بالقانون، وهي تظل جريمة يعاقب عليها القانون وبشدة، ولا بد لأطرافها ان يدركوا ذلك، وان يتوقفوا عنها، لأن الاقرارات والاعترافات والأدلة الثبوتية الأخرى، ستوقع بهم ذات يوم، ويستدرك نائب المحافظ: يمكننا القضاء على الرشوة من خلال تعاون المواطن، بامتناعه عن تقديمها الى الموظف المرتشي، والأخير إن أدرك بأن هناك رقابة حازمة وصارمة، وان المواطن لم يعد يسايره او يفسح له المجال لاستغلاله، سيضطر في النهاية للتوقف عن ذلك.

◇ خصصنا يومين لمقابلة المواطنين وهواتف لتلقي الشكاوى

مطالبات بتشديد الإجراءات لمنع دخول البضائع التالفة عبر منفذ زرباطية الحدودي

الكوت / المدى

طالب عدد من الوسطاء والمستهلكين في محافظة واسط، امس الاول، بتشديد الإجراءات في منفذ زرباطية الحدودي لمنع دخول البضائع والسلع غير الصالحة للاستهلاك البشري عبر المنفذ المذكور. وقال أبو أمجد، أحد باعة المواد الغذائية بحسب وكالة آكانيوز: إن «على السلطات الحكومية في منفذ زرباطية الحدودي مع إيران أن تشدد إجراءات الرقابة على المواد الداخلة إلى البلاد خشية تسرب التالف منها».. مشيراً إلى أن «ارتفاع درجات الحرارة وبعد المسافة بين البلدين قد يتسببا بتلف بعض المواد الغذائية خاصة منتجات الألبان والبيض واللحوم». ودعا صاحب محل تجاري آخر في الكوت، المسؤولين في منفذ زرباطية الحدودي، إلى «عدم السماح بدخول السلع والبضائع التالفة المستوردة من إيران لحساب التجار المحليين سواء كانوا من واسط أم من المحافظات الأخرى».. مبيناً أن «على المسؤولين في هذا المنفذ تدقيق شهادات الاستيراد لأية مادة تدخل عبره، والتشدد في إجراء الفحوصات النوعية لها وعدم السماح لغير المطابقة لشهادة الاستيراد من المرور خلال المنفذ ودخولها إلى الأسواق العراقية» يذكر أن مجلس واسط السابق كان قد دعا جميع التجار من مستوردي السلع والبضائع وخصوصا المواد الغذائية، بعدم استيراد التالف منها ومطالبة المسؤولين في المنفذ بإجراء الفحوصات المختبرية الدقيقة لمختلف السلع والبضائع التي يراد إدخالها إلى البلاد.

وذكر المواطن أبو علي (متقاعد) أن «التشدد في إجراءات الفحص والمنع يجب أن يشمل حتى المواد الداخلة ضمن المساعدات الإنسانية التي غالبا ما يحصل عليها أصحاب الجمعيات الخيرية أو الإنسانية من دول مختلفة ويتم دخولها إلى الأراضي العراقية عبر المنفذ المذكور».. لافتا إلى أن «مثل تلك المساعدات يجب أن تخضع لإجراءات دقيقة من الفحص للتأكد من كونها غير تالفة لئلا تؤثر في صحة المواطن «.

علما أن منفذ زرباطية الحدودي يعد أحد أهم منافذ التبادل التجاري بين العراق وإيران وكان قد افتتح بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ويشهد يوميا حركة نشيطة في تبادل السلع والبضائع المختلفة، فضلاً عن دخول الأشخاص وخروجهم عبره بخاصة الزوار الذين يزداد عددهم في المناسبات الدينية.

وتقوم السلطات الموجودة في المنفذ من حين لآخر بمصادرة كميات من المواد الغذائية التالفة خاصة التي يستوردها التجار العراقيون عبر المنفذ المذكور، لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري.

منافع الطاقة الشمسية في جامعة واسط

واسط / حامد تركي المياحي

نظمت كلية العلوم في جامعة واسط، ندوة علمية منافع الطاقة الشمسية بأعتبارها اهم و أنظف انواع الطاقة الممكن استخدامها من قبل سكان المعمورة، بحضور الاستاذ الدكتور جواد مطر الموسوي رئيس جامعة واسط، والدكتور هادي العتابي عميد كلية العلوم، وعدد من أساتذة الكلية وطلبتها.

اكد ذلك عبد المؤمن الهلالي مسؤول وحدة الاعلام في الكلية وقال: ان الندوة تناولت تطورت الطاقة الشمسية في العالم واهتمام الإنسان بها منذ الأزل والأسباب التي دفعت الإنسان في الوقت الحاضر إلى الاهتمام في هذا الجانب الحيوي من الطاقة ، ومنها انخفاض احتياطي النفط في العالم والتغيرات المناخية التي جرت وستجر الكثير من الويلات على كوكب الأرض حيث الاحتباس الحراري وما شابه ذلك فضلا عن توسع العالم والانفجار السكاني الحاصل فيه ولاسيما في البلدان التي تفتقر بالأساس إلى منابع الطاقة مما حدا بالكثير من الدول إلى التفكير بإيجاد حلول مختلفة تلافيا لوقوع كارثة قد تؤدي إلى (فناء الكون) إذا لم يتم معالجة هذا الجانب الإنساني المهم جدا..

وأضاف، ان من بين البحوث المهمة والمشاركة في الندوة البحث الذي تقدم به الدكتور (عباس فاضل)رئيس قسم الفيزياء، الذي استعرض من خلاله شرحا مفصلا حول منافع الطاقة الشمسية باعتبارها من أنظف الطاقات على الأرض وكيف أن العديد من الدول أصبحت تهتم كثيرا في هذا المجال وخاصة الدول الأوروبية وأمريكا ودول أوربا الشرقية وروسيا وغيرها.. وعلل عدم انتشار هذه الطاقة إلى التكلفة وربما قلة الخبرات خاصة في البلدان النامية والفقيرة.

وأشار الى ان الباحث طرح عدة فروض وتساؤلات من اهمها طرحه (لو قدّر المسؤولون أهمية هذا الاحتياطي العظيم من الطاقة المتجددة وإمكانيات استغلاله في بلادنا لتوجّهوا فورا إلى جعله هدفا استراتيجيا لخطط التنمية القصيرة المدى، لأننا إذا لم نستغل عائدات البترول الآن لتوطين وتأسيس صناعة الطاقة الشمسية كمورد بديل للنفط فإننا سنفاجأ يوما بأن البترول قد نضب وأننا لا نملك الموارد المالية الكبيرة اللازمة لاستيراد مستلزمات استغلال الطاقة الشمسية وتوطين التكنولوجيا الخاصة بها وشدد على أهمية السماح باستيراد المواد الخاصة بالطاقة الشمسية).

وفي نهاية الندوة اوصى الباحثون بضرورة الاهتمام بأستغلال هذه الطاقة البديلة للطاقات الاخرى لما لها من فوائد وسمات تساهم في المحافظة على البيئة وعدم تلويثها، والسعي لأستيراد تقنيات توليد واستخدامات هذه الطاقة، ورسم سياسات وخطط ستراتيجية للأعوام القادمة بالتعاون مع الدول المتقدمة لأستيراد المعدات واليات توليد الطاقة مواكبة للتطور الحاصل في العالم.

مواطن : تبني شعار (قل ما تشاء ونفعل ما نشاء) فاقم من يأس المواطنين

الاحباط والشعور باللا جدوى وراء تراجع المشاركة الجماهيرية في التظاهرات المطلبية

الناصرية / حسين العامل

لم يتوقع ابو احمد الرجل الستيني الذي شارك في العديد من التظاهرات المطلبية في ستينيات القرن الماضي ان تشهد اعداد المشاركين في تظاهرة تحسين الخدمات التي انطلقت مؤخرا في مدينة الناصرية مثل هذا التراجع الكبير في اعدادها، فتظاهرات القرن الماضي حسبما يقول كانت تسد عين الشمس رغم لعلعة رصاص الشرطة. ويشير ابو احمد وهو يجفف ما تفصد على جبينه من عرق وغبار اثاره حماس المتظاهرين الى انه كان يعتقد ان المئات من المتضررين من نقص الخدمات وانقطاع التيار الكهربائي سيشاركون في التظاهرة التي شارك فيها هو وزملاؤه الذين لم يتجاوز عددهم المئتي شخص. ويضيف ابو احمد لـ(المدى) « لقد دعونا الكثيرين لكن المشاركة لم تكن بالمستوى المطلوب «. ويرد المراقبون عزوف المواطنين عن المشاركة في التظاهرات المطلبية الى شعورهم بلا جدوى التظاهر والى ما اصابهم من احباط نتيجة تنصل المسؤولين والمؤسسات الحكومية عن وعودهم التي يقطعونها للمتظاهرين اثناء مواجهة التظاهرة. وفي وصفه لتجاهل المؤسسات الحكومية لمطالب المتظاهرين يقول ابو احمد « كنا نتوقع ان تحظى مطالب الناس باهتمام اكبر من مسؤولي العهد الجديد لكن يبدو انهم رفعوا القطن الذي كان يكمم افواهنا في زمن النظام السابق ووضعوه في اذانهم حتى لا يسمعوننا « لافتا الى ان الشعار الحالي الذي تتبناه معظم المؤسسات الحكومية والذي يقول (قل ما تشاء ونفعل ما نشاء) اسهم في احباط عزيمة الكثير من القطاعات الشعبية وحد بصورة كبيرة من فعالياتها المطلبية. وغالبا ما يرفع المتظاهرون الذين يتخذون من الساحات العامة والشوارع المؤدية الى المؤسسات الحكومية مسرحا لنشاطهم الجماهيري شعارات تطالب بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل وتعديل الرواتب وتثبيت عمال العقود على ملاك الدوائر الحكومية. الا ان مثل هذه التظاهرات واعداد المشاركين فيها قد اخذت بالتراجع في الاونة الاخيرة مقارنة بسنوات التغيير الاولى (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤). ويعود سبب هذا التراجع لا لتحسن الخدمات ولا لانخفاض معدلات البطالة وانما لتجاهل معظم المسؤولين ومماطلتهم في تنفيذ ما يطالب به المتظاهرون في مسيراتهم الجماهيرية وذلك لان تنفيذ معظم المطالب وتحقيقها يتطلب إمكانات وصلاحيات اكبر من صلاحيات السلطات المحلية المحدودة اصلا. ويرى عقيل الجنابي وهو احد المعتقلين السابقين على خلفية مشاركته باحدى الفعاليات الجماهيرية ابان ستينيات القرن الماضي ان الاضرابات والاعتصامات والتظاهرات المطلبية من الفعاليات الجماهيرية التي من شانها ان تحول القضايا المطلبية الخاصة بشريحة معينة الى قضايا راي عام تثير اهتمام جميع الشرائح الاجتماعية المختلفة وتستدعي تضامنها. لافتا وهو يستذكر تاريخ الحقب النضالية السابقة الى ان تحقيق مطاليب العمال ما كانت تتحقق في السابق لو لا مشاركة وتضامن القطاعات المهنية الاخرى كالطلبة والحرفيين والصيادلة والاطباء فضلا عن دعم ومساندة الاحزاب السياسية داعيا الى احياء الفعاليات التضامنية بين الفئات والطبقات والشرائح المختلفة للضغط باتجاه تحقيق مطالب الجماهير المشروعة. ويشير المراقبون الى ان من اهم الاسباب التي ادت الى اخفاق التظاهرات في تحقيق اهدافها هو افتقار منظميها والمشاركين فيها الى المطاولة وهشاشة اصرارهم على تحقيق تلك المطالب عبر ادامة زخم التظاهرة ومواصلة فعالياتها لحين رضوخ الجهة المعنية لمطالبهم المشروعة. ومن جهته يعزو الجنابي اسباب تراجع المشاركة الجماهيرية في التظاهرات المطلبية الى تخلي معظم النقابات والاحزاب السياسية عن دورها في ادامة الزخم الجماهيري اوتبني ودعم قضايا الطبقات المحرومة مشيرا الى ان الاحزاب السياسية ابان اربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي كانت هي اول من يتبنى تنظيم التظاهرات المطلبية واعداد بياناتها وقيادتها عبر مناضلين متمرسين بالعمل الجماهيري مبينا ان العديد من الكوادر الحزبية اليسارية في الفترة المذكورة قد تعرضوا للاعتقال لمشاركتهم في التظاهرات المطلبية. ويعرب الجنابي عن اسفه لتراجع دور الفعاليات الجماهيرية وهو يمسك بطرف لحيته ويتمتم بحسرة « لقد ذهبت ولن تعود تظاهرة الرشيد المليونية « في اشارة الى تظاهرة الاول من ايار عام ١٩٥٩ التي شاركت فيها معظم الطبقات والشرائح الاجتماعية.

◇ نقابي : تخلي معظم النقابات والاحزاب السياسية عن دورها في ادامة الزخم الجماهيري

◇ اخفاق التظاهرات في تحقيق اهدافها هو افتقار منظميها الى المطاولة وهشاشة اصرارهم